المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الشؤون الفلسطينية

مديرية الدراسات والإعلام

الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة
خلال شهر حزيران ٢٠٢٣

انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة لشهر حزيران ٢٠٢٣

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
- موجز تنفيذي.	٣
أ. شهداء وجرحى.	٥
ب. أسرى ومعتقلون.	٥
ت. اقتحامات لتجمعات سكنية.	٨
ث. انتهاكات ضد المقدسات.	٨
ج. مصادرة، تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	١٣
ح. أنشطة استيطانية وتهويديه.	١٤
خ. هدم/ إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية.	٢٠
د. حواجز عسكرية مفاجئة إغلاقات وحصار.	٢٣
ذ. انتهاكات المستوطنين.	٢٣
قوانين عنصرية جديدة لأسرلة التعليم في المدارس العربية	٢٤

- **موجز تنفيذي لشهر حزيران ٢٠٢٣: -**

صعدت قوات الاحتلال الاسرائيلية، خلال الشهر موضوع التقرير، حزيران ٢٠٢٣، من انتهاكاتها المعهودة ضد القدس المحتلة؛ بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها، كما شهد الشهر تصعيدا واضحًا لكافة الممارسات الاحتلالية بكافة صورها في تحدٍ صارخ لجملة من المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة نستعرض منها: -

- **استشهاد الشاب المقدسي إسحاق حمدي العجلوني (١٧ عامًا) من بلدة كفر عقب، شمال القدس المحتلة، بعد تنفيذه عملية إطلاق نار، على حاجز قلنديا شمال القدس المحتلة، أدت إلى إصابة جنديين من جيش الاحتلال.**
- **بلغ إجمالي الاعتقالات لشهر حزيران ٢٠٢٣(٤٥٨) فلسطينيا، من كافة محافظات الضفة وقطاع غزة}، وكان نصيب القدس (٧٦) حالة اعتقال، كما تم إصدار (٢) أمر إبعاد عن المسجد الأقصى والقدس تتراوح مدتها من أسبوع وحتى ستة أشهر.**
- **تنفيذ سلسلة من الاقتحامات لعديد من التجمعات السكنية في كافة أرجاء الضفة الغربية حيث بلغت (٧٠٥) اقتحامًا؛ كان نصيب القدس منها (١٢) اقتحامًا مع ما يرافقها وكالعادة من جرح لمواطنين، وانتهاك لحرماتهم، وتعدٍ وتخريب لممتلكاتهم، الخاصة والعامة على السواء.**
- **تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، إذ تصاعدت اقتحامات المستوطنين له خلال النصف الأول ٢٠٢٣، بتسجيلهم اقتحام من قبل (٢٦,٢٧٦ مستوطنا) و (٤٨٢,٣٩٢) تحت مسمى "سياحة" لباحات المسجد الأقصى المُبارك، خلال الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال بما يعرف بالفترتين الصباحية والمسائية، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها طقوسا تلمودية من بينها السجود الملحمي، وحاولوا إدخال القرابين عدة مرات خلال أيام ما يُسمى بعيد الفصح اليهودي. كان أعلاها في شهر أيار.**
- **مواصلته لأنشطته الاستيطانية والتهويدية ومنها: رفض الاعتراضات على المخطط الإسرائيلي في المنطقة الصناعية بوادي الجوز المسمى "وادي السيلكون"، والذي يهدف إلى إقامة مجمع تجاري للتكنولوجيا المتقدمة وفنادق إسرائيلية، وكذلك توسيع البناء الاستيطاني على أراضي قرى لفتا وبيت إكسا وبيت حنينا التحتا وشعفاط في القدس لصالح مستوطنيتي رموت ورمات شلومو بواقع ١٧٠٣ وحدة استيطانية جديدة.**

- **مواصلته هدم / توجيه إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية مقدسية؛ بما فيه بمزاعم عدم الترخيص؛ في وقت يفرض فيه وكما هو معروف شروطاً أقل ما يقال بأنها تعجيزية للحصول على هكذا رخصة،**
- **مواصلة المستوطنين اليهود، اعتداءاتهم وانتهاكاتهم ضد المواطنين المقدسيين وممتلكاتهم، مستفيدين ومستغلين الحماية الكاملة والقوية التي توفرها لهم مختلف مؤسسات الاحتلال**

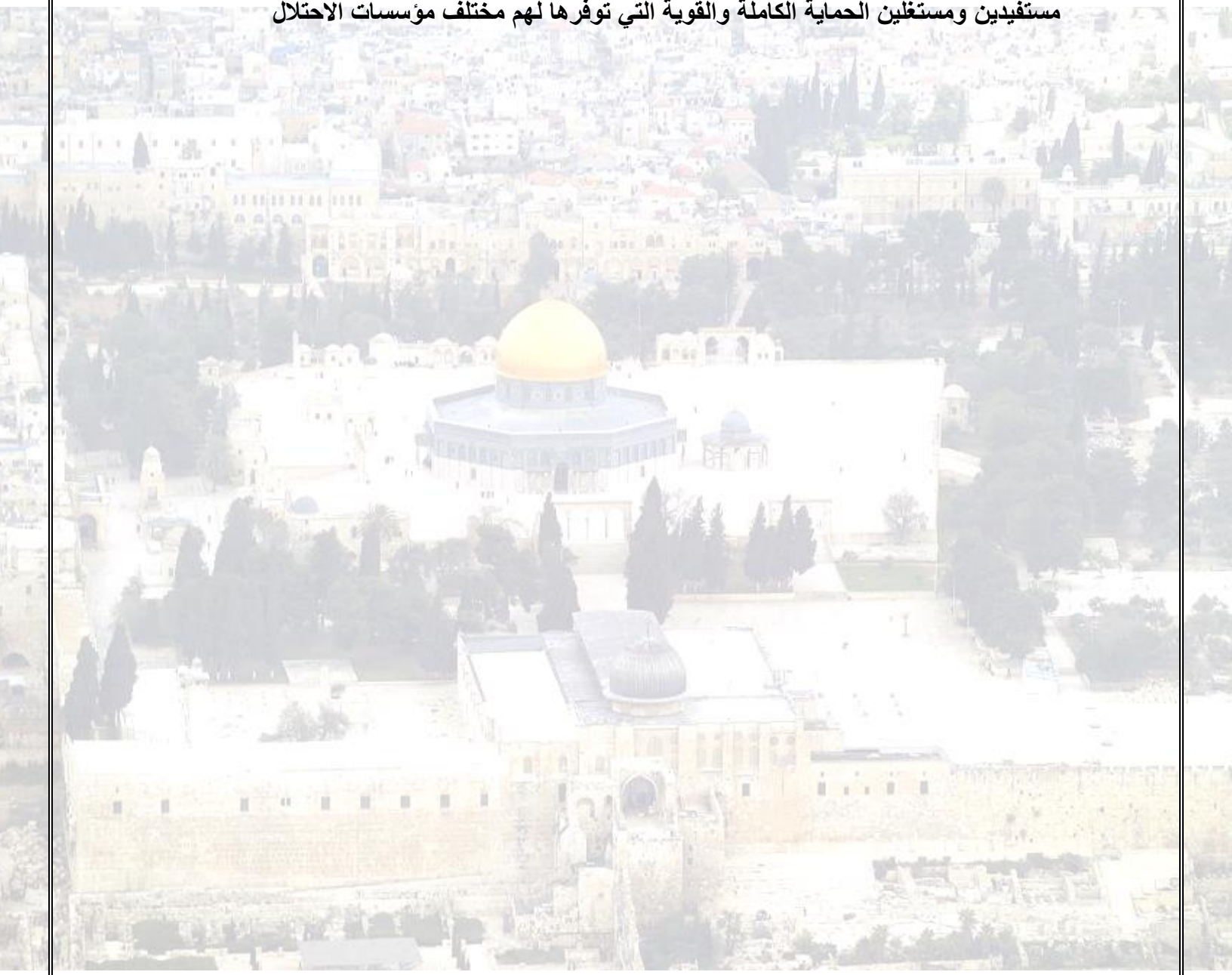

أ. شهداء وجرحى: -

استشهد الشاب المقدسي إسحاق حمدي العجلوني (١٧ عامًا) من بلدة كفر عقب، شمال القدس المحتلة، بعد تنفيذه عملية إطلاق نار، على حاجز قلنديا شمال القدس المحتلة، أدت إلى إصابة جنديين من جيش الاحتلال.

فيما أصيب خلال شهر حزيران ١٥ فلسطينيًا نتيجة استخدام الاحتلال القوة المفرطة بحق المقدسيين من خلال إطلاق الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز والصوت.

ووفق وحدة العلاقات العامة في "محافظة القدس" وما ورد في تقريرها حول جرائم وانتهاكات الاحتلال خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٣، في القدس المحتلة، ارتقى خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣، (٩) شهداء في محافظة القدس من بينهم طفلان، حيث أعدمت قوات الاحتلال كلًا من: الشاب (سمير أصلان،٤١ عامًا) أب لـ٨ أبناء، والفتى (محمد علي ،١٧ عامًا) والشاب (يوسف محيسن، ٢٢عامًا) والفتى (وديع أبو رموز، ١٦ عامًا) والشاب (خيري علقم، ٢١ عامًا) والشاب (حسين قراقع، ٣٢ عامًا) أب لـ٣ أبناء، والشاب (محمد العصيبي، ٢٦ عامًا)، والشاب (حاتم أبو نجمة، ٣٩عامًا)

- الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال: -

وحسب المعطيات سلّم الاحتلال خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣ جثامين ستة شهداء، وهم: (الشهيد حاتم أبو نجمة، والشهيد وديع أبو رموز، والشهيد محمد أبو جمعة، والشهيد أشرف هلسة، والشهيد محمد علي محمد علي، والشهيد محمد أبو كافية)، فيما واصل احتجاز جثامين ٣ شهداء خلال هذه الفترة وهم (إسحق العجلوني، خيري علقم، حسين قراقع).

وما تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين ٢٣ شهيدًا مقدسيًا في ثلاجاتها ومقابر الأرقام.

ب. أسرى ومعتقلون: -

حسب معطيات تقرير "دائرة شؤون المفاوضات" شهد شهر حزيران ٢٠٢٣، اعتقال (٤٥٨) فلسطينيا، من كافة محافظات الضفة وقطاع غزة}، وكان نصيب القدس (٧٦) حادثة اعتقال، كما تم إصدار (٢) أمر إبعاد عن المسجد الأقصى والقدس تتراوح مدتها من أسبوع وحتى ستة أشهر.

وحسب معطيات تقرير " محافظة القدس" شنت قوات الاحتلال خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، حملات اعتقال واسعة في صفوف المقدسيين، تحت ذرائع واهية، وتم رصد (١٨٠٠) حالة اعتقال في كافة مناطق محافظة القدس، من بينهم ما يزيد عن (٢٠٨) أطفال ونحو (٥٦) سيدات، وكان أعلاها رصدًا في شهر نيسان بواقع ٧٧٤ حالة اعتقال.

وتم خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١، تسجيل (١٨٦٨) حالة اعتقال من بينها (٨٥) حالة اعتقال لسيدات، و(٣٩٤) قاصرًا، أما في النصف الأول من العام ٢٠٢٢، سُجل (٢١٧٦) حالة اعتقال لمواطنين مقدسيين من بينهم (٩٣) سيدة، و(١٢ طفلًا أقل من جيل المسؤولية) و(٣٧٨ قاصرًا).

وتطرق التقرير إلى فرض محاكم الاحتلال بحق المعتقلين قرارات مجحفة، تعددت بين إصدار أحكام السجن الفعلي، وفرض الحبس المنزلي، بالإضافة إلى قرارات إبعاد وغرامات مالية باهظة، ومنهم من أصدرت محكمة الاحتلال بحقهم قرارات منع سفر، بالإضافة إلى تمديد اعتقال عدد كبير من المعتقلين لأشهر طويلة وربما لسنوات دون توجيه تهم واضحة بحقهم.

١- <u>أحكام بالسجن الفعلي</u>: - رصد التقرير إصدار محاكم الاحتلال العنصرية (١٩٢) حكمًا بالسجن الفعلي بحق أسرى مقدسيين، من بينها (٧٦) حكمًا بالاعتقال الإداري "أي دون تحديد تهمة لهم بشكل واضح"، كان أعلاها في آذار وأيار، بالإضافة لفرض غرامات مالية باهظة جدًا تزيد من معاناة أسرهم.

وسُجل خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١، (٦٤) حكمًا بالسجن الفعلي منها ٢٥ قرارًا بالاعتقال الإداري، كما سُجل خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢، (١٣٣) قرارًا بالسجن الفعلي منها ٣٦ قرار اعتقال إداري.

٢- <u>قرارات بالحبس المنزلي</u>: أضحى الحبس المنزلي سيفًا مسلطًا على رقاب المقدسيين، والذي يتمثل بفرض أحكام من قبل محكمة الاحتلال تقضي بمكوث الشخص فترات محددة داخل المنزل بشكل قسري، ما جعل من بيوت المقدسيين سجونًا لهم، فهو يقيد المحكوم وكفلاءه، ويخلق حالة من التوتر الدائم وضغوط من الناحية النفسية والاجتماعية، وجرى رصد (١٩٤) قرارًا بالحبس المنزلي أصدرتها سلطات الاحتلال خلال النصف الأول من العام الجاري كان أعلاها في شهر نيسان

بواقع ٥٧ قرارًا. وتتفاوت مدة القرارات الصادرة ما بين يومين إلى حبس منزلي "مفتوح" أي دون تحديد سقف زمني لانتهاء القرار.

وسُجل خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١، (١٠١) قرارًا بالحبس المنزلي، وخلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢، سُجل (١٠٩) قرارًا بالحبس المنزلي.

٣- قرارات الإبعاد: اتخذت سلطات الاحتلال من قرارات الإبعاد التي تصدرها وسيلة لقمع التواجد الفلسطيني في المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة وباب العامود وغيرها من الأحياء المستهدفة، إذ صدر نحو (٦٣١) قرارًا بالإبعاد، منها (٥١٩) قرارًا بالإبعاد عن المسجد الأقصى خلال النصف الأول وكان أعلاها تسجيلاً في شهر نيسان بواقع ٤٦١ قرارًا بالإبعاد عن المسجد الأقصى، في محاولة من سلطات الاحتلال لفرض واقعهم على المسجد الأقصى خلال شهر رمضان وتفريغه من المرابطين.

وخلال النصف الأول من العام ٢٠٢١، سُجل (٣٦٥) قرار بالإبعاد منها ٢٥٦ عن المسجد الأقصى، وخلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢، سُجل (٧١١) قرار بالإبعاد نحو نصفها عن المسجد الأقصى.

٤- قوانين عنصرية ضد الأسرى: - أصدر ما يُسمى بـ"وزير الأمن القومي" العنصري المتطرف إيتمار بن غفير، سلسلة إجراءات انتقامية تهدف إلى حرمان الأسرى من أبسط الحقوق الأساسية، منها سنّ قانون لإعدام الأسرى الفلسطينيين المدانين بعمليات قتل فيها يهود، وإقرار قانون سحب الجنسية أو الإقامة وترحيل وإبعاد من هم من الأسرى الفلسطينيين أو من حرروا من السجون من سكان الداخل والقدس في حال ثبت تسلمهم أي أموال من السلطة الفلسطينية، وإجراء تنقلات تعسفية للأسرى من سجون إلى أخرى، وإنشاء قسم مخصص لعزل الأسيرات الفلسطينيات.

وعليه شن الاحتلال خلال الفترة المنصرمة حملة ضد الأسرى وذويهم، ففرضت عقوبات مالية بالإضافة إلى الحجز على ممتلكات خاصة لـ "٢٤٣" أسيراً فلسطينياً، من بينهم نحو "١٦٨" أسيراً من القدس المحتلة، وذلك بحجة تلقيهم أموالًا من السلطة الفلسطينية.

- **مشروع قانون يقضي بسجن أي مسؤول بالسلطة الفلسطينية ينشط بالقدس المحتلة**: -

تنظر اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع خلال اجتماعها في مشروع قانون يقضي بسجن مسؤولين في السلطة الفلسطينية ينشطون في القدس المحتلة بزعم أن هذا "يخرق سيادة إسرائيل في القدس الشرقية". ويعتبر مشروع القانون "استمرار لاتفاقيات أوسلو" وتطلق عليه تسمية "قانون التطبيق."

وبحسب مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست تسفي سوكوت، من حزب الصهيونية الدينية، فإن أحد بنود اتفاقيات أسلو "يحظر على المسؤولين في السلطة الفلسطينية التأثير على ما يحدث في دولة إسرائيل، ولأن هذا البند لم يذكر عقوبات، فقد تحول إلى بند ميت في سجل القوانين، وعمل مسؤولون في السلطة كثيرا من أجل التأثير على عرب إسرائيل (أي الفلسطينيين المقدسيين)، وخاصة على جهاز التعليم في القدس الشرقية."

وينص مشروع القانون على أن "أي شخص من السلطة الفلسطينية يخالف هذا القانون ويؤثر على ما يحدث في دولة إسرائيل، تفرض عليه عقوبة السجن لخمس سنوات، وفي حال كانت المخالفة مقرونة بتهديد فإن العقوبة ستكون السجن لعشر سنوات."

واعتبر سوكوت أن "اتفاقيات أوسلو هي اتفاقيات مروعة وتسببت بمئات وآلاف القتلى ونحن نعاني منها حتى اليوم. ورغم ذلك، يوجد في الاتفاقيات بند هام هدفه تقليص تأثير السلطة الفلسطينية، وينبغي الاهتمام بإنفاذ هذا البند بموجب نصه."

ت. اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال شهر حزيران ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت (٧٠٥) اقتحامًا؛ كان نصيب القدس منها (١٢) اقتحامًا مع ما يرافقها وكالعادة من جرح لمواطنين، وانتهاك لحرماتهم، وتعدٍ وتخريب لممتلكاتهم، الخاصة والعامة على السواء.

ث. انتهاكات ضد المقدسات: -

كثفت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية

وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به، حيث سجل شهر حزيران اقتحام أكثر من ٣ آلاف و٥٨٧ مستوطنًا للمسجد الأقصى المبارك، أدوا خلالها صلوات وطقوسًا توراتية علنية.

وأشار تقرير " محافظة القدس" إلى التصعيد الواضح والصريح لانتهاك قدسيّة المسجد الأقصى المُبارك، من خلال ارتفاع اقتحامات المستوطنين خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣، إذ اقتحم حوالي (٢٦,٢٧٦ مستوطنًا) و (٤٨٢,٣٩٢) تحت مسمى "سياحة" باحات المسجد الأقصى المُبارك خلال الامر الواقع الذي فرضه الاحتلال بما يعرف بالفترتين الصباحية والمسائية بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها طقوسًا تلمودية من بينها السجود الملحمي وحاولوا إدخال القرابين عدة مرات خلال أيام ما يُسمى بعيد الفصح اليهودي، كان أعلاها في شهر أيار.

واقتحمت شرطة الاحتلال مصليات قبة الصخرة والقبلي والمرواني عدة مرات خلال النصف الأول، ومع بداية شهر رمضان الفضيل الذي صادف ٢٣ آذار أول أيامه، شهد الأقصى تشديدًا تاما في الإجراءات وكثافة انتشار لجنود الاحتلال على أبوابه، بالإضافة إلى استخدام القوة لتفريغ المصليات منً المعتكفين، وتعريض كل من يقاوم همجيتهم وجرائمهم للاعتقال، يتبعه قرارات ظالمة بالإبعاد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة.

وبمقارنة اقتحامات المستوطنين خلال النصف الأول من العام الجاري مع العامين الماضيين نلاحظ تفاوت في عدد المقتحمين بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل النصف الأول من العام ٢٠٢١، (١٤٠٠٠) مستوطنًا اقتحموا المسجد الأقصى، في حين سجل (٣٣,٣٥١) مستوطنًا اقتحموا المسجد الأقصى خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢.

- **استهداف مصلى باب الرحمة: -**

جددت قوات الاحتلال استهدافها لمصلى باب الرحمة خلال شهر نيسان، فتعددت اقتحاماته وشددت إجراءاتها في محيطه، وكانت في ٢٢ نيسان قد قطعت أسلاك الكهرباء عنه، وخربت التمديدات الكهربائية والإضاءة التي بداخله. وفي نهاية شهر حزيران قدّمت شرطة الاحتلال طلبا إلى محكمة الاحتلال لتمديد إغلاق مصلى "باب الرحمة" في المسجد الأقصى بزعم تشكيله نقطة استراتيجية للمرابطين. وتدلل هذه التضييقات في المصلى على استهداف الاحتلال والمستوطنين للمصلى مستقبلًا بزعم علاقته بهيكلهم المزعوم.

- **اجتماع تهويدي أسفل المسجد الأقصى: -**

في ٢١ أيّار عقدت حكومة الاحتلال اجتماعها الأسبوعي في الأنفاق التي تقع تحت المسجد الأقصى وحائط البراق للمصادقة على مشاريع تهويدية في القدس المحتلة. وصادقت حكومة الاحتلال على إضافة نحو ١٧ مليون دولار لميزانية حفر الأنفاق تحت حائط البراق والبلدة القديمة من القدس المحتلة.

كما خصصت حكومة الاحتلال أربعة ملايين شيقل لتشجيع اقتحامات حائط البراق والمسجد الأقصى ودعم إحياء "القدس عاصمة دولة الاحتلال" على حد تعبيرهم.

- **الحفريات أسفل المسجد الأقصى المُبارك ومنع الترميم: -**

شهد النصف الأول من العام الجاري سقوط حجر في ٦ شباط من السطح الخارجي لمصلى قبة الصخرة المشرفة بالمسجد الأقصى المبارك، وهذا الحجر هو جزء من بلاط خزفي بقياس (٢٠* ٢٠) سم تقريبا، أُضيف لمسجد قبة الصخرة المشرفة بعد الترميم المصري الأخير. وسقط من الواجهة الغربية أسفل المزراب جهة المضلع على يسار المدخل الغربي الرئيس لمصلى قبة الصخرة. وذلك بالتزامن مع منع الاحتلال لأعمال الترميم. ومع هطول الأمطار في فصل الشتاء تشهد مصليات الأقصى تسرب لمياه

الأمطار، ففي الـ ٨ من شباط تسربت مياه الأمطار إلى داخل المصلى المرواني عبر ثقوب في سقفه، وذلك بسبب منع الاحتلال دائرة الأوقاف الإسلامية من ترميم مصليات الأقصى. ويُذكر أن الاحتلال على مدار السنوات يمنع عمليات الترميم في المسجد الأقصى، بالمقابل يواصل أعمال الحفر في ساحة البراق، وإقامة الأنفاق التهويدية أسفل المسجد.

أما بالنسبة لاعتداءات المستوطنين على المقدسات المسيحية في القدس المحتلة، أشار تقرير " محافظة القدس" إلى أنه قد تواصلت هذه الاعتداءات ودون أي تدخل جاد من سلطات الاحتلال واذرعه الامنية لمنع هذه الاعتداءات الأمر الذي يشجعهم على مواصلة اعتداءاتهم بدون رادع أو عقاب، وخلال النصف الأول من العام الجاري جرى رصد عدد من الاعتداءات على أماكن ومقدسات مسيحية؛ ففي الأول من كانون الثاني تعرضت المقبرة التاريخية البروتستانتية في جبل صهيون بالقدس المحتلة، إلى تدنيس وحشي لأكثر من ثلاثين قبرا نفذه مستوطنون، إذ حُطّمت عدة صلبان فيما تعرضت شواهد قبور مسيحية للانتزاع والتحطيم. وفي الـ ٤ كانون الثاني اعتدى مستوطنون متطرفون على مقبرة تابعة للكنيسة الأسقفية الإنجيلية بالقدس، ودنسوا حرمة القبور، وكسروا الصلبان. وفي الـ ١٢ كانون الثاني تعرضت البطركية الأرمنية في مدينة القدس المحتلة لاعتداء عنصري اقترفه المستوطنون المتطرفون على جدرانها، بكتابة عبارات تدعو إلى الانتقام والموت للعرب وللأرمن والمسيحيين.
أما في ٢ شباط، اقتحم مستوطن كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة من القدس المحتلة وحاول إضرام النار فيها، وتدمير تمثال للمسيح داخل الكنيسة باستخدام مطرقة، وكعادتها، ادعت شرطة الاحتلال في بيان صحفي لها، ان منفذ الاعتداء على كنيسة "حبس المسيح"، سائح أجنبي وهو "مختل عقليا".

وفي ١٩ آذار، حاول مستوطنان الاعتداء على كنيسة "قبر العذراء مريم" القريبة من كنيسة الجثمانية في مدينة القدس المحتلة. وحاولا تخريب محتوياتها، والاعتداء على رواد الكنيسة.

وفي ١٥ نيسان فرضت سلطات الاحتلال، قيودا مشددة على وصول المواطنين المسيحيين إلى كنيسة القيامة بالقدس المحتلة للاحتفال بيوم "سبت النور"، عبر إغلاق عدد من أبواب البلدة القديمة المؤدية للكنيسة، ونصب الحواجز العسكرية في محاولة لمنع وصول المصلين المسيحيين. وكما اشترط الاحتلال للصلاة في كنيسة القيامة الحصول على تصاريح خاصة، بهدف التحكم في الأعداد المسموح لها بالدخول، وتخلل الاحتفال منع قوات الاحتلال لعدد كبير من المحتفلين بـ "سبت النور" من دخول كنيسة القيامة بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، كما واعتدت عليهم بشكل همجي ووحشي.

- **مشروع قانون إسرائيلي ينذر بحرب دينية**: -

سعى الاحتلال خلال الأشهر الأخيرة، لتكريس التقسيم الزماني في المسجد الأقصى، كأمر واقع عبر منع أو تقليص الحضور الفلسطيني بالتزامن مع اقتحامات المستوطنين في مناطق ومسارات معينة من المسجد الأقصى وساحاته.

أما مشروع القانون الجديد الذي أعده عميت هاليفي، عضو الكنيست عن حزب الليكود الحاكم - يقوده رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وهي الحكومة الأكثر يمينية وتطرفًا في تاريخ إسرائيل - فيشكل تطورًا أخطر؛ لسعيه فرض التقسيم المكاني.

ويهدف المشروع إلى تقسيم المسجد الأقصى مكانيا بين المسلمين واليهود، وإعادة تعريف المسجد الأقصى إسلاميا بوصفه مبنى الجامع القبلي حصرا، وأن كل ما سواه من ساحات الحرم غير مقدس إسلاميا.

وينص مشروع القانون -الذي كشف عنه الموقع الإلكتروني "زمان يسرائيل" - على تخصيص محيط المسجد القبلي جنوبا للمسلمين، في حين تُخصص لليهود قبة الصخرة التي ستتحول إلى "الهيكل" المزعوم، وحتى الحد الشمالي لساحات الحرم.

وحسب مشروع القانون؛ ستخصص منطقة المسجد القبلي للمسلمين، وتخصص المساحة التي تبدأ من صحن قبة الصخرة وحتى أقصى شمال ساحات الحرم القدسي الشريف لليهود، وهي مساحة تشكل نحو ٧٠% من مساحة الأقصى.

ويزعم مشروع القانون أن تقديس المسلمين لكل الأقصى "مؤامرة لحرمان اليهود من مقدسهم المزعوم على ما يسمى جبل الهيكل (المسجد الأقصى)".

وينص مشروع القانون عبر وضع خطة تدريجية في سبيل المضي في تقسيم المسجد الأقصى مكانيا.

إتاحة المجال لليهود لما أسماه "الصعود إلى جبل الهيكل" (اقتحام المسجد الأقصى) من كل الأبواب كما يدخله المسلمون، وعدم اقتصار حركة اليهود على باب المغاربة فقط.

ويطالب مشروع القانون بإقامة مديرية خاصة لإدارة شؤون اليهود في المسجد الأقصى، وتثبيت حضور وتواجد اليهود في ساحات الحرم إلى حضور ديني، مما يعني السماح لهم بإقامة الطقوس التلمودية والتوراتية في المسجد الأقصى من دون أي تقييدات.

يقترح مقدم مشروع القانون هاليفي تغيير الوضع القائم إلى ما أسماه "جبل الهيكل" (المسجد الأقصى)، والسماح لليهود باقتحامه بحرية وعلى مدار الساعة، وتثبيت ملكيتهم للمكان، مع الشروع في حملة دعائية عالمية تشرح ما زعم أنه الحق المقدس لليهود في ساحات الحرم، وتدحض ما وصفه بـ"رواية" المسلمين حول حقهم المقدس وملكيتهم للأقصى.

ويدعي هاليفي أن مساحة الحرم القدسي ١٤٤ دونما، جزء صغير منه هو المسجد الأقصى منطقة المسجد القبلي فقط، زاعما أنه في الطرف الجنوبي وسع المسلمون المسجد بضم إسطبلات سليمان (المصلى المرواني)، وبنوا مسجدا كبيرا آخر تحت الأرض".

يضيف هاليفي: على الجانب الآخر من ساحات الحرم " توجد قبة الصخرة مع حجر مشارب المياه في الوسط، حيث كان هناك الهيكلان الأول والثاني، وفق زعمه، وأن هذه هي معظم مساحة الجبل، وهي الأولى في قدسيتها للشعب اليهودي"، على حد زعمه.

ج - مصادرة، تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الاسرائيلي مصادرته، تدميره، والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من المدينة المحتلة إذ تم تسجيل (١٩) حادثة مصادرة ممتلكات و(٧٧) حادثة اعتداء على الممتلكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وشملت هذه المصادرات والاعتداءات: سيارات وكاميرات تسجيل،

ممتلكات شخصية، ومعدات وكذلك إلحاق أضرار: بأثاث منازل، الحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات.

ح. <u>أنشطة تهويدية واستيطانية</u>: -

واصلت سلطات الاحتلال العمل على توسيع وتعميق ممارساتها الاستيطانية والتهويدية بكافة السبل والوسائل بالضفة الغربية عامة وفي القدس خاصة، <u>أما المشاريع والمخططات الاستيطانية التي شهدها شهر حزيران ٢٠٢٣: -</u>

- **رفض الاعتراضات على المخطط الإسرائيلي في المنطقة الصناعية بوادي الجوز المسمى "وادي السيلكون":** -

رفضت اللجنة اللوائية الإسرائيلية الاعتراضات على المخطط الإسرائيلي في المنطقة الصناعية بوادي الجوز المسمى "وادي السيلكون"، والذي يهدف إلى إقامة مجمع تجاري للتكنولوجيا المتقدمة وفنادق إسرائيلية.

وقال الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس، إن الاعتراضات قدمت من قبل الملاكين والمستأجرين، وأشار إلى أن اللجنة الإسرائيلية صادقت على المخطط بشكله العام وعناصره الرئيسة، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة.

وجاء في تقرير صدر عن الائتلاف بأن المشروع يهدف إلى تعزيز السيطرة والضم وتغيير الطابع العربي الفلسطيني لمدينة القدس، ولفت إلى أن " أهم ما جاء في رد لجنة التخطيط اللوائية الإسرائيلية هو أن الخطة مبنية على أسس التخطيط السليم وجاءت لتطوير منطقة وادي الجوز وستعمل على تغيير جذري في طبيعة ووظيفة المنطقة من منطقة غير منظمة باستخدامات مثل الكراجات والصناعات الخفيفة إلى استخدام تجاري فندقي وللتكنولوجيا المتقدمة وللاستثمارات الكبيرة"، كما أفادت مصادر مطلعة بأن "اللجنة رفضت ادعاءات المعترضين بعدم التشاور معهم وعدم نشر المخطط بالشكل المطلوب قبل طرح المخطط للاعتراضات، وأضاف " رفضت اللجنة ادعاءات المعترضين بأن المخطط تم تطويره بمعزل عن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان القدس الشرقية، ولا يخدم السكان المحليين"، وتابع، "رفضت اللجنة طلب المدعين برفع نسبة السكن إلى ٥٠% من حجم البناء، بل وافقت على زيادة نسبة البناء من ١٠% إلى ٢٠% من البناء"، ورفضت اللجنة الادعاء بأن هدف المخطط إنشاء منطقة توظيف ذات تقنية عالية جداً ومتقدمة، ويتجاهل المخطط احتياجات السكان للإسكان وأزمة السكن في المنطقة والقدس،

كما رفضت اللجنة الادعاءات بأن المخطط سيعمل على تغيير طابع المنطقة، وتابع، " كما رفضت اللجنة طلب بعض المدعين لترجمة وثائق المخطط للغة العربية. رفض اعتراض أصحاب قطعة (٩) الأرض المقسمة وهناك تقسيم مصادق عليه حيث يرفض مأمور التسوية الإسرائيلي الاعتراف بالتقسيم الأردني"، رفضت اللجنة الادعاء بأن المخطط مخالف للقوانين الدولية لكون منطقة وادي الجوز جزءا من القدس وهي أراض محتلة، وأشار الائتلاف إلى أن " الأجزاء التي وافقت عليها اللجنة من

الاعتراضات هي رفع نسبة السكن من ١٠ إلى ٢٠%، وإلغاء البند المتعلق بمصادرة ٥ من المباني للمصلحة العامة وتم استبدالها بقطعة أرض في منطقة المخطط مصادرة للبناء عليها للمصلحة العامة".
وأشار إلى أنه " تم السماح بإقامة البناء من ١٤ طابقا إلى ٨ طوابق حسب المخطط على مرحلتين بدل من مرحلة واحدة".

" وتم إلغاء الشارع الذي يربط الدوار بمنطقة المخطط بشارع عثمان بن عفان في الشيخ جراح، وإلغاء تعليم المحلات للهدم قبل تنفيذ المشروع، والإبقاء على تعليم فقط المحلات التي تقع على الشوارع".
وشدد الائتلاف الأهلي على أنه " بالرغم من تلك التعديلات التي لا تعتبر جوهرية في المخطط إلا أن اللجنة اللوائية رفضت الاعتراضات الأساسية على المشروع، ولفت الائتلاف الأهلي إلى أن " المشروع الذي تبلغ كلفته ٢،١ مليار شيكل (٦٠٠ مليون دولار) يخصص ٢٥٠ ألف متر مربع من العقارات لشركات التكنولوجيا العالية، بالإضافة إلى ١٠٠ ألف متر مربع أخرى مقسمة بين "التجارة" و"الفنادق"، في تجاهل تام لاحتياجات السكان الأصليين".

كما تلقى نحو ٤٠ من أصحاب الأعمال والورش والمحلات في المنطقة أوامر إخلاء بالفعل عند إقرار المشروع".
وحذر الائتلاف الأهلي من أن المشروع سيؤدي إلى هدم عشرات المنشآت والمحلات التجارية في الحي.
وقال، "سيعمل المخطط على إقامة مجمع (هاي تيك) ضخم، ومحلات تجارية وفنادق وخدمات أخرى.
يشمل المخطط إقامة أبراج ضخمة تصل من ١٤ إلى ٨ طوابق في بعض المناطق"، وأضاف، "يشمل المخطط شبكة طرق ضخمة، شارع واد الجوز ٢٨ مترا ما سيعمل على هدم كافة المنشآت التجارية الممتدة على يمين الشارع"، وتابع، " تهدف شبكة الشوارع إلى ربط الجزء الشمالي من القدس منطقة الجامعة العبرية، المشارف مع منطقة سلوان راس العامود".

وأشار الائتلاف إلى أن "أخطر ما في المخطط هو أنه قبل البدء بتنفيذ المشروع ستتم تسوية الأملاك في المنطقة ما سيؤدي إلى تطبيق قانون أملاك الغائبين على تسوية الأملاك وهذا بدوره قد يؤدي إلى مصادرة ما يزيد على ٥٠ % مما تبقى من أراضي المنطقة لصالح الاحتلال".

وأضاف الائتلاف، سيعمل المخطط على ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الجزء الشرقي من المدينة، وتغيير طابعها العربي في تجاهل تام للسكان الأصليين. حيث يتجاهل المشروع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في القدس.

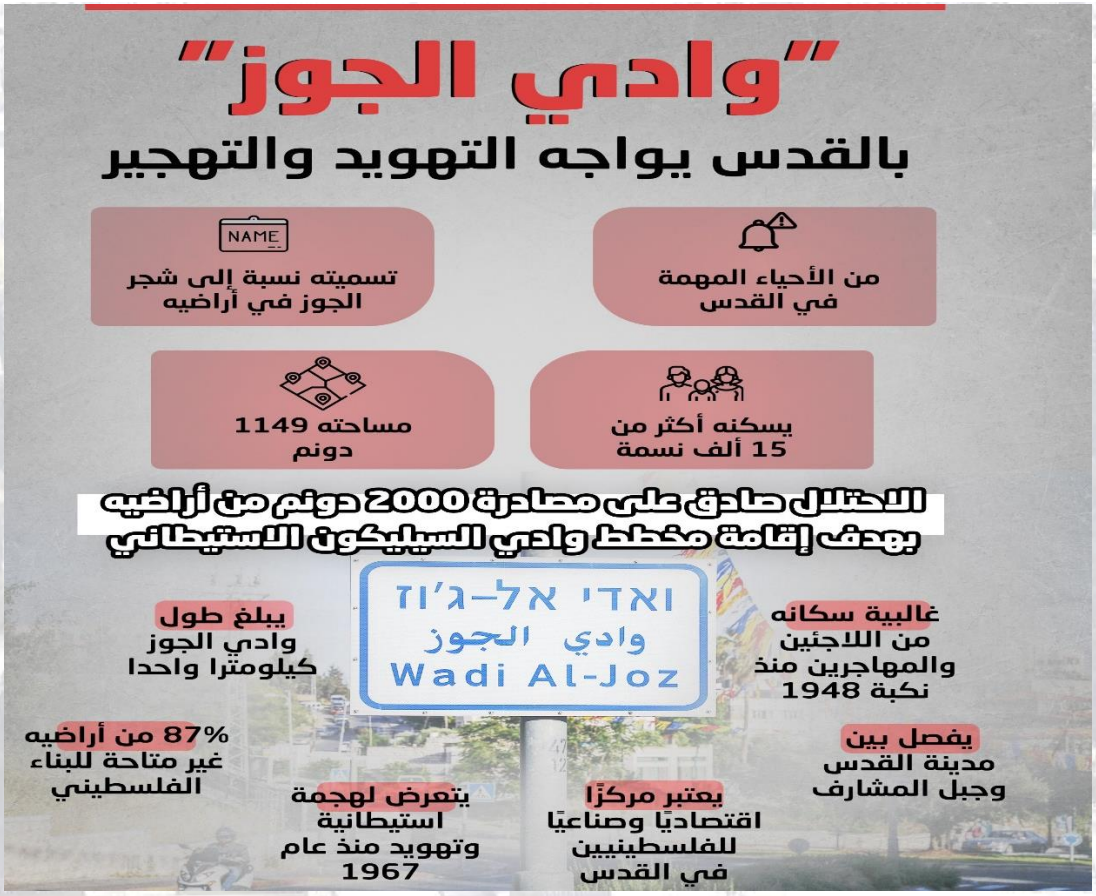

- **مشروع للبناء في مستوطنة "كدمات تسيون" على أراضي بلدة جبل المكبر**: -

تستعد حكومة نتنياهو لتنفيذ عدد من المشاريع الاستيطانية التي كانت عالقة في الادراج ولتوسيع المستوطنات التي تحيط المدينة كما يحيط السوار بالمعصم ، وقد أعدت لذلك مؤخرا مشروعا للبناء في مستوطنة "كدمات تسيون" على أراضي بلدة جبل المكبر ، الذي بسكانه فلسطينيون يتجاوز عددهم ٢٣ الف مواطن ، وذلك في المنطقة المعروفة باسم دير السنة ، والمصنفة في بلدية الاحتلال كجزء من رأس العامود ، ذلك المشروع الذي حصل على المصادقات الأولية، واستنفذ الشروط الأساسية وبات على أبواب المصادقة النهائية ، حيث سيتم طرحه على طاولة اللجنة المحلية في بلدية الاحتلال مطلع آب القادم.

ويشتمل المشروع على بناء ٣٨٤ وحدة استيطانية في المراحل الأولى على مساحة ٧٩ دونمًا قابلة للتوسع لتصل إلى ١٢٠٠ وحدة ومنشأة عامة، ومؤسسات ومرافق عامة تتضمن مدارس يهودية ورياض اطفال وكنيسين ومركز ومقر قيادي جماهيري.

وتدعي سلطات الاحتلال وبلدية موشيه ليئون، أن نحو ٤٥% من الأراضي المخصصة للتوسع الاستيطاني تقع تحت إشراف ووصاية ما يسمى " حارس أملاك الغائبين "، بينما المساحة الباقية أي ٥٥% من الارض فيدعي المستوطنون، كما هي العادة ملكيتهم لها بموجب عقود ملكية قديمة قبل العام ١٩٤٨. ووفقا للمشروع فإن عددا من المنازل في المكان تسكنها عائلات جبل المكبر تنتظر الهدم بناءً على ادعاءات الملكية القديمة للمستوطنين.

وقد فتح مخطط المشروع، الذي ينطوي على سياسة تطهير عرقي واضحة أبواب المواجهة بين المواطنين الفلسطينيين وسلطات وبلدية الاحتلال منذ مطلع هذا العام حين دعا أبناء هذه المنطقة الى الاضراب العام الذي شمل المدارس والقطاع التجاري ودفع في سياق المواجهات السكان وخاصة عشائر عرب السواحرة والحراك الشبابي في المكبر إلى الدعوة لإضراب وعصيان مدني شامل نهاية كانون الثاني الماضي ، والى إغلاق تام لمداخل الجبل بالعوائق، وصب الزيت على الطرقات لمنع اقتحامات قوات الاحتلال ، احتجاجاً على تلك القرارات ، التي أعلنها وزير الأمن القومي الفاشي ، إيتمار بن غفير، للشروع في هدم منازل المواطنين الفلسطينيين في المنطقة . والتي تقدر أعدادها في جبل المكبر وحدها بنحو ٦٠٠ وحدة بذريعة عدم وجود تصاريح لبنائها.

بن غفير ورئيس بلدية الاختلال يخططان بتصميم ليس فقط بتوسيع المستوطنة وحسب بل وبنقل مركز شرطة " عوز " المقام قرب مالبؤرة الاستيطانية القريبة " نوف تسيون " إلى مكان مناسب في جبل المكبر على أراضي الفلسطينيين لتسهيل عمل قوات الشرطة الإسرائيلية وتمكينها من الوصول إلى الأحياء المقدسية كجبل المكبر وصور باهر وغيرها.

- **بواقع ١٧٠٣ وحدة استيطانية: توسيع البناء الاستيطاني على أراضي قرى لفتا وبيت إكسا وبيت حنينا التحتا وشعفاط في القدس**: -

قررت ما يسمى باللجنة اللوائية الإسرائيلية توسيع البناء الاستيطاني على أراضي قرى لفتا وبيت إكسا وبيت حنينا التحتا وشعفاط في القدس لصالح مستوطنيتي رموت ورمات شلومو بواقع ١٧٠٣ وحدة

استيطانية جديدة في المنطقة الفاصلة بين بيت حنينا التحتا التي أصبحت خلف الجدار الفاصل ، وبيت حنينا الفوقا ضمن حدود بلدية الاحتلال بعد أن تم دفع الجدار ونصب عشرات الكاميرات على طول الشارع الالتفافي القدس - تل ابيب ٤٤٣ الذي قسم بيت حنينا إلى قسمين وعزل بيت حنينا التحتا عن باقي أراضيها في القدس ، وذلك بواقع ٩٠٠ وحدة استيطانية في سفوح أراضي شعفاط غرباً وربطها بشارع التفافي آخر كمخرج للمستوطنة على ذلك الطريق السريع . ووفق المخطط ذاته سيتم توسيع مستوطنة "راموت"على الجانب المقابل لمستوطنة رمات شلومو بسلسلة من المباني والابراج السكنية لتشكل جدارا استيطانيا من الغرب إلى الشرق مع بناء جسر فوق الشارع رقم ١ الذي يتفرع منه نفق أسفل مستوطنة التلة الفرنسية وجبل المشارف باتجاه مستوطنة معالية أدوميم والفرع الثاني على أراضي شعفاط باتجاه مستوطنة جفعات زئيف ومستوطنة النبي يعقوب. وكانت " اللجنة اللوائية الاسرائيلية للتنظيم والبناء " في القدس المحتلة قد وافقت مبدئيا في أيار الماضي على إيداع مخططين لدى اللجنة اللوائية، لإقامة الوحدات الاستيطانية الجديدة شرق مستوطنة "رموت"، التي يبلغ عدد سكانها اليوم حوالي ٥٠ ألفًا.

- **أكبر حرم جامعي إسرائيلي يطمس ما تبقى من لفتا ودير ياسين:-**

على مساحة ١٣ دونمًا من أراضي قريتي لفتا ودير ياسين المقدسيتين المهجرتين عام ١٩٤٨، تعتزم بلدية الاحتلال غ بناء أكبر حرم جامعي في "إسرائيل"، للنساء اليهوديات المتدينات و"الحريديات" المتطرفات.

ويأتي هذا المشروع الاستيطاني الجديد، بعدما قدمت كل من وزارتي التعليم العالي والإسكان والاستيطان في حكومة الاحتلال موافقتها ودعمها للمشروع، ووفق بلدية الاحتلال، فإن المشروع سيتم بناؤه بتكلفة تُقدر بنحو ١٢٠ مليون دولار، تم جمع ٧٠ مليونًا منها من تبرعات جمعيات دينية يهودية من التيار الأرثوذكسي المتطرف من الداخل والخارج.

وسيخدم مشروع الحرم الجامعي النساء "الحريديات" المتطرفات، مما يمثل تطبيقًا عمليًا لأفكار وتوجهات الحكومة اليمينية المتطرفة التي بدأت الحرب الدينية الواسعة بحق مدينة القدس، منذ تشكيلها بداية العام الجاري.

وفي المقابل، تتعمد بلدية الاحتلال استهداف المقدسيين في كافة مناحي الحياة، دون تقديم الخدمات الأساسية لهم، وعدم منحهم تراخيص للبناء والتوسع العمراني، ناهيك عن هدم منازلهم وتهجيرهم قسريًا، في محاولة لحسم الوضع الديمغرافي بالمدينة المقدسة.

وقرية لفتا الشاهدة على موروثها الثقافي والحضاري، تعد واحدة من القرى المقدسية التي هدم الاحتلال أكثر من نصف منازلها وهجر أهلها عام ١٩٤٨، ولا يزال يواصل استهدافها بهدف تحويلها إلى حي استيطاني جديد يضم أبراج شاهقة وفيلات فاخرة.

وأما قرية دير ياسين فكانت تقع على تل يبلغ ارتفاعه ٨٠٠ متر، وتطل على مشهد واسع من جميع الجهات، أُحتلت عام ٤٨، وهُجر أهلها الفلسطينيين، بعدما ارتكبت العصابات الصهيونية مذبحة بحقهم، أسفرت عن مئات الشهداء والجرحى.

ورغم ما تعرضت له القرية، إلا أنها لا تزال إلى يومنا هذا قائمة في معظمها، وقد ضُمت إلى مستشفى الأمراض العقلية الذي أنشئ في موقع القرية.

وتستعمل بعض المنازل التي تقع خارج حدود أراضي المستشفى، لأغراض سكنية أو تجارية، وثمة خارج السياج أشجار الخروب واللوز، وبقايا جذوع أشجار زيتون.

خ. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال تشريد عشرات العائلات المقدسية عبر مواصلة وتكثيف تنفيذ سياسة هدم منازل ومنشآت سكنية في القدس المحتلة؛ بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف من تشدد سلطات الاحتلال وإجراءاته التعجيزية فيما يتصل بطلبات المواطنين المقدسيين لمنحهم تراخيص بناء في مدينتهم، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد والمألوف، والهدم الذاتي هو الخيار الوحيد لتفادي دفع غرامات مالية باهظة، قد شهد شهر حزيران ٢٠٢٣ (٢٢) عملية هدم حسب تقرير " دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"

خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣، بلغ عدد عمليات الهدم في محافظة القدس (١٨١) عملية هدم و(١٩) عملية تجريف، كان منها (٤٠ عملية هدم ذاتي قسري) و(١٤١ عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال)، حسب تقرير " محافظة القدس".

إذ نفذت آليات وطواقم الاحتلال منذ بداية العام الجاري ١٤١ عملية هدم شملت منازل في أحياء وبلدات سلوان وجبل المكبر وصور باهر وبيت حنينا ومخيم شعفاط، وحي وادي الجوز، بالإضافة إلى منشآت تجارية، والعديد من الأسوار والجدران الاستنادية، بالإضافة لبركسات سكنية وزراعية كانت تأوي سكانها من برد الشتاء وحر الصيف، وغيرها من خزانات مياه، واسطبلات الخيول.

وسُجل خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١، (٩٦) عملية هدم، كما سُجل خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢، (١١٧) و١٦ عملية تجريف.

وصادرت قوات الاحتلال خلال النصف الأول العديد من أشجار الزيتون والليمون، وقامت بقطع أنابيب المياه في المنطقة الشرقية لأراضي أهالي قرية العيسوية، بالإضافة إلى مصادرة غرف زراعية وأغراض سكنية وكميات كبيرة من الأسلاك الشائكة، وخزانات مياه وبرابيش مياه في منطقة برية السواحرة/ بادية القدس.

كما سلمت سلطات الاحتلال خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣ ما يزيد عن ١٣٥ إخطار هدم لعدد من المنشآت التجارية والمنازل، في أحياء بلدات الطور، سلوان، والعيسوية، وجبل المكبر، الشيخ جراح، ورفات، والزعيم، وعناتا، وقلنديا، وعدد من التجمعات البدوية منها؛ أبو النوار، والسعيدي، ووادي صعب.

- <u>الإخلاء والتهجير القسري والاستيلاء على الأراضي: -</u> تصدر تجمع الخان الأحمر البدوي قائمة المناطق التي طالب ما يسمى بوزير الأمن لدى الاحتلال المتطرف "بن غفير" وأعضاء كنيست عن حزب الليكود بهدم منشآتها وتهجير أهلها بشكل نهائي، وفي الـ ١١ من آذار قرر رئيس حكومة الاحتلال "نتنياهو" تأجيل (الإخلاء القسري) تهجير قرية الخان الأحمر شرق القدس المحتلة حتى انتهاء شهر رمضان. وخلال نيسان طالبت حكومة الاحتلال في ٢٣ من نيسان بإلغاء الالتماس المقدم للمحكمة العليا التابعة للاحتلال لإخلاء الخان الأحمر شرق القدس المحتلة.

كما استولت سلطات الاحتلال على مساحات واسعة من الأراضي التي تعود ملكيتها للمقدسيين لصالح المشاريع الاستيطانية التي تهدف بشكل أساسي إلى تفريغ محافظة القدس من سكانها الأصليين وإحلال المستوطنين مكانهم في سياسة تهدف لتغيير الطابع الديمغرافي للمنطقة.

- **منسقة أممية: المئات من الفلسطينيين بالقدس معرضون لخطر الإخلاء: -**

قالت منسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لين هاستينغز، إن "المئات من الفلسطينيين في القدس المحتلة معرضون لخطر الإخلاء القسري".
وفي تغريدة لها على صفحتها الرسمية في «تويتر»، قالت المنسقة الأممية، " قد يتم إخلاء مسنين من عائلة صب لبن من بيتهما الذي عاشا فيه منذ عام ١٩٥٤ في البلدة القديمة من مدينة القدس".
وأضافت: " المئات من الفلسطينيين معرضون لخطر الإخلاء القسري في القدس الشرقية. هذه الممارسة المدمرة – التي تتعارض مع القانون الدولي – يجب أن تنتهي".

وحددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، الحادي عشر من حزيران، موعداً نهائيًا لإخلاء عائلة صب لبن من بيتها لصالح المستوطنين.

وقال مكتب الاتحاد الأوروبي في تغريدة نشرها على صفحته الرسمية في "تويتر" إن "نحو ١٥٠ عائلة فلسطينية في القدس الشرقية مهددة بخطر الإخلاء والتهجير القسري من سلطات الاحتلال الإسرائيلي"، وجدد الاتحاد الأوروبي التأكيد على معارضته لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، والإجراءات المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري.

ويقع بيت عائلة صب لبن في مبنى بعقبة الخالدية في البلدة القديمة، ويطل مباشرة على المسجد الأقصى المبارك، ويقطنه المواطن السبعيني مصطفى صب لبن وزوجته نورا، وسبق للمستوطنين أن استولوا قبل سنوات عدة على جزء علوي من المبنى وجزء آخر منه، وبقي بيت عائلة صب لبن يتوسط المبنى الذي يحيطه الاستيطان من كل جهة.

يذكر أنه تم رفع قضية ضد عائلة صب لبن في محاولة لإخلائها قسريا من بيتها عام ١٩٧٨، ودخلت العائلة في دوامة المحاكم والقضايا مع الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، وخاضت سبع معارك قضائية ومنها عام ٢٠٠٠ حيث كسبت العائلة القضية وبقيت في البيت.

وفي عام ٢٠١٠، حوّلت سلطات الاحتلال العقار لجمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية، التي بدأت برفع القضايا ضد العائلة في محاولة لترحيلهم قسريًا. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارًا يقضي بمنع تواجد الأبناء والأحفاد في البيت بهدف منعهم من المطالبة بحق الحماية كجيل ثالث، مع بقاء الزوجين فيه.

د. حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات: -

واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تضييقاته المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين المقدسيين، داخل ومن وإلى مدينتهم المحتلة، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، كان أبرزها إقامته نحو (٢٧٥) حاجزا عسكريا مفاجئا في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، (٥) منها اتصلت بالقدس المحتلة، مع ما يرافقها وكالعادة من انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني، لدى اضطراره لعبور واحدة منها، بما فيها استيقافه والتدقيق الممض في هويته وتفتيش مركبته.

ذ. انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود، انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين، بما فيهم المقدسيين؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم كامل من مختلف مؤسسات الاحتلال، وقد تم رصد (١٥٤) حادثة اعتداء من قبل المستوطنين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فيما لفت تقرير " محافظة القدس" عن الشهور الست الأولى من العام الحالي إلى أن اعتداءات المستوطنين تأتي في إطار القتل العمد كقتل أحد المستوطنين المسلحين للشهيد حاتم أبو نجمة، واستهداف الأطفال بحوادث إطلاق رصاص ودهس مقصودة كاستهداف الطفل خضر غراب (١٤ عاما)، والطفل كرم النتشة، ودهس مستوطن للطفل محمد الجهالين (٨ أعوام)، إضافة إلى التحريض والاقتحامات والاعتداءات الهمجية على المواطنين، وخلال النصف الأول من العام الجاري، رصدت محافظة القدس نحو (١٢٨) اعتداءً للمستوطنين بينها (٢٩) اعتداءً بالإيذاء الجسدي

وخلال شهر أيار اقتحمت مسيرة الكراهية "الأعلام" منطقة باب العامود بالقدس المحتلة، كما وشهد النصف الأول، استمرار الاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من خلال انتهاك حرمتها

ومحاولة تدمير ممتلكاتها، وبث دعوات تحريضية من قِبل الجماعات الاستيطانية مطالبين باستباحة المسجد الأقصى المبارك، وافتتاح كنيس داخل الأقصى، ومحاولات إدخال الأدوات والقرابين خلال الأعياد اليهودية، وتقديم مكافآت مالية لمن يدخل القرابين ويذبحها بالمسجد الأقصى خلال عيد "الفصح" العبري ولفت التقرير إلى أن اعتداءات المستوطنين تراوحت بين ارتفاع وانخفاض مقارنة مع السنوات السابقة، حيث سجلت خلال النصف الأول ٢٠٢١ نحو (١٣٧) اعتداءً منها نحو (٨٨) إيذاءً جسديا، وفي النصف الأول ٢٠٢٢ سجلت (٢٦١) اعتداءً؛ منها (٦٧) اعتداءً بالإيذاء الجسدي.

- **قوانين عنصرية جديدة لأسرلة التعليم في المدارس العربية**: -

صادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلية (البرلمان)، بالقراءة التمهيدية، على مشروعي قانون يهدفان إلى زيادة الرقابة على المدارس والمعلمين في المجتمع الفلسطيني بمدينة القدس الشرقية.

تأتي هذه الخطوة من خلال تعميق ضلوع "الشاباك" في التدقيق في نشاط معلمين فلسطينيين، وتسهيل فصل معلمين بادعاء تماثلهم مع أنشطة مناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وممارساته القمعية وسياسة الأبرتهايد.

وقدم أحد مشروعي القانون عضو الكنيست عَميت هليفي، من حزب الليكود، وطالب أعضاء كنيست آخرون من الليكود باشتراط منح ترخيص عمل لمدارس بأن تكون "متلائمة مع المنهاج الدراسي الإسرائيلي"، ما يدل على أن المدارس المستهدفة هي مدارس في القدس المحتلة. وأيد مشروع القانون ٤٥ عضو كنيست، وعارضه ٢٥ عضوًا، وما زال يتعين التصويت على مشروع القانون بثلاث قراءات قبل أن يصبح قانونًا.

- **" تشديد المعايير لمنح رخصة تعليم":** - إن مشروع القانون الأول ينص على تشديد المعايير لمنح رخصة تعليم، ويسعى المشروع الذي قُدم كتعديل لقانون الإشراف على المدارس، إلى إلزام وزارة التربية والتعليم بفحص "الخلفية الأمنية" لأي فلسطيني مرشح لوظيفة معلم، ويشترط منح رخصة تعليم بأن "لا يكون له ماضٍ أمني وارتباط بتنفيذ عمل إرهابي".

ويقضي مشروع القانون بإلزام مدير عام وزارة التربية والتعليم بإلغاء المصادقة على تعيين معلم "أدين بالإرهاب"، وتعليق رخصة التعليم لمعلمين فُتحت ضدهم "إجراءات جنائية بشبهة تنفيذ عمل إرهابي".

ويعترف مشروع القانون بأنه يستهدف القدس المحتلة، وادعى أن "الأرض الخصبة للتحريض الأرعن الجاري في المدارس التي يُدرس فيها المنهاج الدراسي الفلسطيني في شرقي القدس، نزعة شرعية وشيطنة الشعب اليهودي ودولة إسرائيل، وتمجيد الإرهابيين وعمليات إرهابية".

ويسمح قانون الإشراف على مؤسسات التعليم، الذي يسعى مشروع قانون هليفي إلى تعديله، بسحب رخصة معلم تم تقديم لائحة اتهام ضده، بادعاء أنه "ليس ملائمًا للعمل في مجال التربية والتعليم."

- "<u>تأييد الإرهاب أو الانتماء إلى تنظيم إرهابي":</u> - يقضي مشروع القانون الآخر، الذي قدمه عضو الكنيست تسفي فوغيل، من حزب "عوتسما يهوديت" العنصري برئاسة إيتمار بن غفير، بتشكيل لجنة تخول بفصل معلمين بزعم "تأييد الإرهاب أو الانتماء إلى تنظيم إرهابي"، وهذا وصف إسرائيلي لأنشطة سلمية مناهضة للاحتلال وممارساته.

وينص مشروع القانون على أن تضم اللجنة خمسة أعضاء يعينهم وزير التربية والتعليم، وبينهم مندوبون عن جهاز التعليم، والشرطة، والشاباك، والحكم المحلي. وتمت المصادقة على مشروع القانون هذا بالقراءة التمهيدية بأغلبية ٤٥ ومعارضة ٢٣ عضو كنيست.

ويقضي مشروع القانون هذا أيضًا بمنح صلاحية للجنة برفض تعيين أو استمرار تشغيل معلم بعد جلسة استجواب، بزعم أنه "عبر عن تأييده لكفاح مسلح لدولة عدو أو منظمة إرهابية، أو عمل إرهابي أو الانتماء إلى منظمة إرهابية".